

تحرك عاجل

توجيه تهم زائفة لمدافعة عن حقوق الإنسان

تواجه المدافعة الإيرانية عن حقوق الإنسان منصوره بهكيش تهماً متصلة بالأمن القومي، بسبب دفاعها السلمي عن الحق في الحقيقة والعدالة بشأن أعمال القتل الجماعي التي استهدفت السجناء السياسيين، من بينهم أشقائها وصهرها، والتي وقعت في ثمانينيات القرن الماضي. وإذا وما سجنّت فسوف تُعتبر سجيناً رأي.

أُعلنت المدافعة الإيرانية عن حقوق الإنسان منصوره بهكيش في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2016، بأنها متهمة بـ"التجمع والتواطؤ لارتكاب جرائم ضد الأمن الوطني" و"نشر دعاية معادية للنظام"، حيث أنها كانت ناشطة مع مجموعة تُعرف باسم "أمهات وأسر خاوران" ("أمهات خاوران")، وهي تضم أمهات وأفراد أسر السجناء السياسيين، الذين أُعدموا إثر إجراءات موجزة أثناء ثمانينيات القرن العشرين في إيران.

وُجّهت لها التهم، بعد أن استجوبها مسؤولو وزارة الاستخبارات مرتين في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2016 و 24 أكتوبر/تشرين الأول 2016، حول أنشطتها السلمية الرامية إلى البحث عن الحقيقة وتحقيق العدالة، والتي تتضمن تنظيمها للتجمعات بمنزلها لإحياء ذكرى السجناء السياسيين الذين أُعدموا بعد إجراءات موجزة، أو اختفوا قسرياً أثناء ثمانينيات القرن العشرين، والذين كان بينهم شقيقتها وأشقائها الأربعة وصهرها؛ وزياراتها لأسر الضحايا؛ وجلبها زهور إلى خاوران، وهو موقع للقبور مهجور بجنوب طهران، حيثما دُفن بعض من آلاف السجناء السياسيين الذين أُعدموا خارج نطاق القضاء في صيف عام 1988، من بينهم اثنان من أشقائها، في قبور جماعية مجهولة الهوية؛ ونشرها لكتابات حول انتهاكات إيران لحقوق الإنسان عبر فيسبوك وغيره من مواقع الإنترنت. وفضلاً عن ذلك، فقد حُرمت من حقها في أن يصحبها محامٍ أثناء جلسات التحقيق. ومنذ ذلك الحين، أُعلنت بأن "مكتب المدعي العام" قد منع محاميها من الاطلاع على ملف القضية.

وكان قد صدر فيما سبق حكمٌ معلقٌ بحق منصوره بهكيش عقب إدانتها في 2011 بـ"التجمع والتواطؤ لارتكاب جرائم ضد الأمن الوطني"، والذي كان قد أتى أيضاً على خلفية مباشرة لعملها في مجال حقوق الإنسان مع مجموعة "أمهات وأسر خاوران"، وكذلك مع مجموعة أخرى تُدعى "أمهات حديقة لاليه"، التي تضم بنسبة كبيرة السيدات اللاتي قُتلن أبنائهن، أو اختفوا، أو اعتُقلوا منذ يوليو/تموز 2009، في أحداث العنف التي وقعت بعد انتخابات إيران. وهكذا، فإذا ما أُدينَت بالتهمة الجديدة الموجهة لها، فقد يُفعل الحكم المعلق الصادر بحقها.



يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية أو الفارسية أو العربية أو الفرنسية أو الإسبانية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإيرانية إلى إسقاط التُّهم التي وُجِّهت بحق منصوره بهكيش فوراً، على خلفية ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها والتجمع؛ وإلى إلغاء إدانتها والحكم الصادر بحقها فيما سبق، دون تأجيل؛
- حث السلطات على التوقف عن مضايقة أسر ضحايا أعمال القتل الجماعي التي وقعت في ثمانينيات القرن العشرين، واضطهادهم؛ واحترام حقوقهم في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة وتقديم التعويضات لهم، وذلك يتضمن إجراء تحقيقٍ يتسم بالدقة والفعالية والاستقلالية، وإحضار المسؤولين عن تلك الأفعال إلى ساحة العدالة في ظل إجراءات عادلة، دون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 5 يناير/كانون الثاني 2017 إلى الجهات التالية:

رئيس السلطة القضائية

آية الله صادق لاريجاني

المدعي العام بطهران

عباس جعفري دولت آبادي

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

رئيس جمهورية إيران الإسلامية

السيد حسن روحاني

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. وفي حال عدم وجود أي سفارة إيرانية ببلادكم، يُرجى إرسال الرسالة عبر البريد إلى بعثة جمهورية إيران الإسلامية الدائمة لدى الأمم المتحدة

على عنوان: **The Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the United**

Nations, 622 Third Avenue, 34th Floor, New York, NY 10017, USA

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

توجيه تهمة زائفة لمدافعة عن حقوق الإنسان معلومات إضافية

منعت السلطات منصوره بهكيش، في 16 سبتمبر/أيلول 2016، من الصعود إلى طائرة كانت متجهة إلى أيرلندا لزيارة ابنتها، وصادرت جواز سفرها، وطلبت منها كتابةً الذهاب إلى "مكتب المدعي العام" في سجن إفين بطهران، لاسترداد جواز سفرها؛ ولكنها لم تذهب، خيفةً أن تُحتجز. وبعد مرور شهرٍ، تلقت أمر استدعاءٍ رسميًا ومكتوبًا للذهاب إلى المكان ذاته "لموافاتها بمعلومات بشأن التهم المذكورة تفصيلاً في قضيتها؛" فلم يرد بنص الاستدعاء أي معلومات أخرى.

وحرىّ بالذكر أنه أثناء أعمال القتل والعنف الجماعي التي وقعت في ثمانينيات القرن العشرين بإيران، فقدت منصوره بهكيش خمسة من أشقائها؛ وقد حُكم على أحد أشقائها، محسن، بالإعدام، ونُفذ الحكم رميًا بالرصاص بسجن إفين في 1985. وكان شقيقها محمود ومحمد علي من بين ما يُقدر بـ5000 سجينٍ سياسي، عُزلوا عن العالم الخارجي، وأُعدموا بعد ذلك سرًا، دون محاكمتهم، ثم أُلقي بهم في قبور جماعية مجهولة الهوية. كما قد أُطلق الرصاص على شقيقها محمد وأردي قتيلاً في الشارع في مارس/آذار 1982. ولقيت شقيقتها زهرة حتفها بالحجز، بعد ساعاتٍ من اعتقالها في أغسطس/آب 1983، بسبب إصاباتٍ وقعت لها أثناء تعرضها للتعذيب، كما زُعم. وهكذا، فلم تُعد السلطات أيًا من الجثث، وأرشدت أسرتها إلى موقع للقبور بمقبرة "بهشت زهرا" بطهران، حيث أُخبرت السلطات بأن محسن مدفونٌ هناك. أما عن أشقائها الآخرين، فقد أخبروهم بأنهم دُفنوا في خاوران، لكنهم لم يميزوا مكان رفاتهم على وجه الدقة. (انظر: *إيران: انتهاكات حقوق الإنسان بين عامي 1987 و1990*، <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde13/021/1990/ar/>).

وقالت منصوره بهكيش في رسالةٍ مفتوحة وجهتها على نحوٍ رمزي إلى أمها المتوفية، نُشرت على فيسبوك في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 ما يلي: "أمي العزيزة، إن هذا العالم [الذي نعيش فيه] قد انقلب سافله عاليه، فتبدل دور الشاكي مع دور المتهم؛ فبدلاً من أن يُعللوا ما أنزلوه [المسؤولون] بنا من الشدائد على طوال هذه الأعوام، يداومون على التعرض لنا بالمضايقة وإساءة المعاملة.... في رأيك، هل يُمكن بأية حال أن يتهدد الأمن الوطني لدولةٍ ما بزيارة الأسر التكلية.... ما هي تلك الدولة التي يرقى فيها ذهاب بعض الأسر سويًا إلى الأسواق، لشراء زهور يضعوها على قبور في خاوران مجهولة الهوية، يرقد أحبائهم داخلها؛ إلى تجمع وتأمّر ضدها." ومنذ ثمانينيات القرن العشرين،

تعرضت منصوره بهكيش بصورة متكررة للمضايقة والاعتقال التعسفي، وفترات من احتجاز الاستخبارات وقوات الأمن لها. وقد هدفت تلك الأعمال إلى إسكاتها ومنعها من الذهاب إلى خاوران مع الأسر الأخرى، ووضع الزهور والصور على المقابر الجماعية. (انظر: لا تزال إيران تسعى إلى محو ذكرى مذبحه السجنون في 1988 من الأذهان، بعد مرور 25 عامًا، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2013/08/iran-still-seeks-erase-prison-massacre-memories-years/>).

ويذكر أن إدانة منصوره بهكيش قد جاءت عقب اعتقالها، في 12 يونيو/حزيران 2011، أثناء مظاهرة سلمية نُظمت في طهران، في الذكرى الثانية للاحتجاجات الشعبية التي وقعت عقب الانتخابات الرئاسية في 2009، المُتنازع على نتائجها. واحتُجزت لمدة 28 يومًا في القسم 209 بسجن إفين دون الاتصال بمحاميتها، ثم أُفرج عنها مقابل كفالة. وفي أثناء تلك الفترة، التي قضت منها 18 يومًا داخل الحبس الانفرادي، خضعت لاستجوابات مطولة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2016، أصدر الفرع 15 من "المحكمة الثورية" بطهران حكمًا بسجنها لمدة أربعة أعوامٍ بتهمة "التجمع والتآمر لارتكاب جرائم ضد الأمن الوطني"، من خلال تأسيسها لمجموعة "أمهات حديقه لاليه"، وسجنها لمدة ستة أشهرٍ بتهمة "نشر دعاية معادية للنظام". وفي يونيو/حزيران 2012، برأ الفرع 54 من "محكمة الاستئناف" بطهران ساحتها من التهمة الأخيرة، وقضى بتعليق ثلاثة أعوامٍ ونصف عامٍ من مدة الحكم بسجنها أربعة أعوامٍ، لمدة خمسة أعوامٍ؛ إلا أنها لم تُستدع لقضاء السنة أشهر المتبقية من المدة. (انظر: "على إيران إلغاء الحكم بسجن ناشطة بـ"أمهات في حداد"، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2012/04/iran-urged-quash-prison-sentence-mourning-mothers-activist/>).

وقامت السلطات الإيرانية بفتح ملف قضية جديد بحق منصوره بهكيش، في أعقاب تجدد الدعوات إلى إجراء تحقيقٍ حول عمليات الإعدام الجماعي التي وقعت في 1988. ففي سبتمبر/أيلول 2016، نُشر للمرة الأولى تسجيلٌ صوتي لاجتماع مسؤولين كبار، تورطوا بعمليات الإعدام الجماعي، مع آية الله حسين علي منتظري، أحد كبار علماء الدين، الذي فقد مركزه كخلف لآية الله روح الله خميني، بسبب معارضته المبدئية لعمليات الإعدام. وكان من بين هؤلاء الذين سُمعت أصواتهم وزير العدل الحالي مصطفى بور محمدي، ورئيس "المحكمة التأديبية العليا للقضاء" الحالي حسين النيري، ومرتضى إشراقي الذي يعمل محامياً في الوقت الحالي، وإبراهيم رئيسي، رئيس "آستان قدس رضوى"، إحدى أكثر المؤسسات ثراءً في إيران. ويُخاطبهم في التسجيل الصوتي آية الله منتظري، قائلاً: "إن أبشع جريمة ارتكبت في الجمهورية الإسلامية، هي ما ارتكبتوه بأيديكم، وبسبب ذلك سوف يديننا التاريخ، وفي المستقبل سوف تُذكر اسماؤكم في التاريخ كمجرمين."

الاسم: منصوره بهكيش

النوع: أنثى

التحرك العاجل: UA 268/16 رقم الوثيقة: MDE 13/5207/2016 إيران بتاريخ: 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

